

المكتبة الوطنية ودورها في حفظ التراث الوطني

وليد محمد العوزه

دار الكتب القطرية - الدوحة

تحرص الدول المتقدمة على حفظ تراثها الوطني ، وتسابق في استخدام أحدث الأساليب والطرق لجعل هذا التراث في متناول الباحثين والدارسين ، إدراكا منها بأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه المكتبة الوطنية في هذا المجال .

وعلى هذا الأساس أنشأت الدول على مر التاريخ والعصور المراكز والمؤسسات والمكتبات التي تجمع هذا التراث تحفظه وتعده؛ ليستفيد منه أبناء جيلهم والأجيال التالية من بعدهم .

والمكتبات الوطنية نوع متميز من المكتبات تنشأها الدولة، وتمدها بكل عون لتأدي دورها على أكمل وجه ، وقد اختلفت التسميات التي تطلق على مثل هذا النوع من المكتبات مثل : دار الكتب الوطنية ، والمكتبة الوطنية ، والمكتبة القومية ... ، كما تعددت الأدوار التي تقوم بها ، إلى جانب كونها مكتبة تحفظ التراث القومي في كثير من الدول .

وتعرف المكتبة الوطنية بأنها : المكتبات المسئولة عن اقتناه وحفظ نسخ من كل المطبوعات الهامة التي تصدر بالبلد والتي تعمل بوصفها مكتبات إيداع ، إما بحكم قانون أو بموجب ترتيبات أخرى ، بالإضافة إلى ذلك تقوم هذه المكتبات عادة بعض المهام التالية : إصدار بليوجرافية وطنية ، وحفظ مجموعة كبيرة ونموذجية من المؤلفات الأجنبية بما في ذلك الكتب المتعلقة بالبلد نفسه ، واستكمال هذه المجموعة أولا بأول ، والقيام بدور مركز وطني للإعلام البليوجرافي ، وإعداد فهارس موحدة ، وإصدار بليوجرافيا وطنية تشتمل مطبوعات نشرت في الماضي^(١) .

وقد وصف مؤتمر كولمبو - سريلانكا ١٩٦٧ المكتبة الوطنية بأنها : «مؤسسة نشطة وفعالة تتولى قيادة الشؤون المكتبية بشكل فعال بحيث يكون الهدف من إنشائها القيام بالمحافظة على الإنتاج الفكري الوطني، وزيادة العلاقات مع مكتبات الدول الأخرى، وتطوير وسائل المصادر المكتبة المختلفة»^(٢)

وتلجأ المكتبات الوطنية إلى إصدار قانون بإيداع نسخ من المؤلفات الوطنية في جميع الموضوعات وبجميع اللغات والأشكال مع حفظها أتايتها للقراء أو توزيع المسئولية لبعض الأشكال مثل المصنفات الفنية، والوثائق الحكومية لجهات أخرى ، مثل المركز الوطني للتوثيق ..

ويتيح مثل هذا القانون للمكتبة الحصول على مورد جيد و دائم و مجاني لزيادة مجموعاتها وتنميتها .

فالغاية الأساسية لأى تشريع خاص بالإيداع القانوني هو : «جمع وحفظ مجموعة وطنية من مواد المكتبات بجميع أشكالها»^(٣) ، وهذه هي الغاية نفسها من إنشاء المكتبة الوطنية .

وتأتى الخطوة التالية بعد جمع الإنتاج الفكري الوطنى ، وهى القيام بعمليات الضبط الببلاوجرافى لهذا الإنتاج من خلال إصدار القوائم الببلاوجرافية الوطنية التى تعرف بهذا التراث ، وتساعد فى الحصول عليه . وهذا ما سنركز عليه فى هذه المقالة ، وهو دور المكتبة الوطنية فى حفظ التراث الوطنى ، الذى نعتبره من أهم الوظائف الأولية لهذا النوع من المكتبات ، بل هو الهدف الرئيسي من إنشائها . أما الوظائف الأخرى فهى وظائف عادة ما توصف بأنها مستحسنة أو اختيارية ، ويمكن أن تقوم بها أنواع أخرى من المكتبات .

لمحة تاريخية :

إن المتتبع لتاريخ المكتبة الوطنية ، يجد أن هذا النوع من المكتبات ضارب بجذوره فى أعماق التاريخ ، وقد أتثأراً فراعنة مصر مكتبات فى قصورهم ، كما كانت مكتبة الإسكندرية منارة للعلم ، وأكبر المكتبات الوطنية القديمة ، كما وصفها المؤرخون ، وعرفت العراق وبلاد ما بين النهرين هذا النوع من المكتبات فى نيبور ونينوى .

وقد انتشر العلم والمعرفة فى العالم الإسلامي ، وظهرت ونممت المكتبات بأنواعها نتيجة طبيعية للحياة الجديدة بتأثير تفاعلهم مع الحضارات السابقة و موقف الإسلام من العلم والمعرفة الإنسانية . ويعتبر الرشيد هو الذى أسس بيت الحكم فى الربع الأخير من القرن الثانى الهجرى وقد حشد الكتب اليونانية والفارسية فى المكتبة وتم تعريبها ، بل لعله هو الذى بدأ تلك الحملات العسكرية ذات الهدف العلمى بقصد جلب نفائس المخطوطات اليونانية إلى بغداد لترجمتها . وعهد بشئون خزانة كتب الحكم إلى الفضل بن نوخخت (أبو سهل) ، وتعهد المأمون هذا المعهد العلمى برعايته واهتمامه . وقد اتبع المأمون سياسة والده فى توجيه الغزوات نحو المدن التى تحوى خزائن عظيمة للمخطوطات . وذلك من أجل الحصول على تلك الثروة العلمية التى لا تقدر بثمن ، وقد اجتمع لدى المأمون فى بيت الحكم عدد من العلماء والباحثين قل أن يجتمعوا فى مكان آخر ، وقد ورد ذكر حنين بن أسحق ويوحنا وابن ماسویه ، وقد استمرت بيت الحكم فى العمل وتأدية رسالتها بعد المأمون ، لكنها فقدت شيئاً كثيراً من أهميتها مع تولى الزمان .^(٤)

وفى القاهرة أسس الحاكم بأمر الله دار الحكمة سنة ٣٩٥ هجرية ، وقد كانت بها مكتبة قيمة ومدرسة تدرس فيها العلوم المختلفة وقاعة محاضرات ، وتوصف بأنها أكاديمية كبيرة ، ويظهر أن مصير هذه الأكاديمية ارتبط مع مصير الدولة الفاطمية وبقية المكتبات التى كانت موجودة فى القصور الفاطمية ، فقد صادرها صلاح الدين الأيوبي وباعها بالمزاد العلنى .^(٥)

وأمام هذه الصورة المشرقة لازدهار حركة الكتب والمكتبات في العصور الوسطى الإسلامية نجد خلو العصور الوسطى المسيحية من الاهتمام بالمكتبات وبخاصة الوطنية منها .

وقد كانت المكتبات الوطنية هي النوع الوحيد الذي انتشر بسرعة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوروبا، واستفادت المكتبات الوطنية خلال تاريخها الطويل من الثورات ، كالثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا ، حيث تم تحويل جميع المكتبات الخاصة والدينية إلى مكتبات وطنية ، وقد ظهر هذا الاتجاه في فرنسا لأول مرة عام ١٥٣٧، وانتشر خلال أوروبا وبأسرها^(٦) .

ويعد البعض المكتبة الملكية السويدية التي أنشئت على أثر مجموعات الكتب الملكية كمكتبة عامة ، ومنحت الحق في الحصول على النسخة الإجبارية لسائر المطبوعات السويدية منذ عام ١٦٦١ أول مكتبة وطنية في العالم^(٧) .

وخلال الأربعين سنة الماضية انتشرت فكرة المكتبات الوطنية في العالم بأسره كتعبير عن مفهوم الوطنية الأخذة في الانتشار ، وقد جاءت هذه المكتبات في أعقاب سلسلة من المؤسسات ذات الطابع الوطني كالأرشيف الوطني ، والمسرح الوطني والمتحف الوطني^(٨) ، ويرى آرنولد أى سيديل أن فكرة ومفهوم المكتبات الوطنية بدأ في الانتصار منذ قرن أو أكثر من ذلك .

إذا تبعنا نشوء المكتبات الوطنية في العالم العربي ، نجد أن تاريخ نشوء المكتبة الوطنية يعود للربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بإنشاء دار الكتب الوطنية في مصر على يد على مبارك سنة (١٨٧٠) وهناك من لا يعد تأسيس المكتبة الجزائرية سنة (١٨٣٠) أول مكتبة وطنية في العالم العربي؛ لأنها اعتبرت مكتبة وطنية فرنسية . كما أنشأت المكتبة الوطنية في سوريا عام ١٨٧٩ ، في المدرسة الظاهرية ، وأصبحت تسميتها دار الكتب الظاهرية ، ثم مكتبة الأسد ، ويعود الفضل الكبير في إنشائها لإحدى الجمعيات المتنورة التي كان يرأسها الشيخ طاهر الجزائري ، بعد إحساسها بواجبها تجاه المجتمع .

وفي كثير من البلدان النامية يمكن أن تكلف مكتبة عامة أو أكاديمية بمهام المكتبة الوطنية ، ففي السودان تقوم مكتبة جامعة الخرطوم بمهام المكتبة السودانية .

وقد بدأت المكتبات الوطنية بفرض نفسها على أرض الواقع ، وعقدت من أجلها المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية التي تبحث سبل تطويرها وتقديمها ، ومن هذه المؤتمرات : مؤتمر مانيلا عام ١٩٦٤ ، ومؤتمراً كويتي - الإكوادوري سنة ١٩٦٦ ، ومؤتمراً كولمبوي - سيريلانكا عام ١٩٦٧ ، ومؤتمراً القاهرة عام ١٩٧٤ .

كما أسس الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA) قسماً خاصاً للمكتبات الوطنية والجامعية للمساعدة في توضيح الدور الحديث والمسؤوليات الملقة على عاتق المكتبات الوطنية . ومن أشهر المكتبات الوطنية في العالم :

■ مكتبة الكونгрس - واشنطن (١٨٠٠)

■ مكتبة لينين الحكومية - موسكو (١٨٦٢)

■ مكتبة المتحف البريطاني - لندن (١٧٥٣)

أما في العالم العربي فقد أنشئت مكتبات وطنية في العديد من هذه الدول منها :

■ دار الكتب المصرية - القاهرة (١٨٧٠)

■ مكتبة الأسد - دمشق (١٨٧٩)

■ دار الكتب القطرية - الدوحة (١٩٦٢)

وظائف المكتبة الوطنية :

نظراً للدور الهام الذي تضطلع به المكتبة الوطنية ؛ فقد تعددت الوظائف، التي يتوقع أن يقوم بها هذه المكتبات ، كما تعددت الآراء والنظريات حول هذه الوظائف ، وقد عدد HUMPHREYS خمس عشرة وظيفة يجب أن تقوم بها المكتبة الوطنية ، حيث قسم تلك الوظائف إلى أقسام كبيرة ثلاثة : وظائف أساسية، ووظائف مرغوبة ، وأخرى وظائف غير أساسية .

أما الوظائف الأساسية فهي :

- جمع الإنتاج الفكري الوطني

- القيام بمهمة الإيداع القانوني

- اقتناء عدد من الإنتاج الفكري الأجنبي

- نشر البيبليوغرافيات الوطنية ، والقيام بدور المركز الوطني للبيبليوغرافيا

- نشر الفهارس وإقامة المعارض

الوظائف المرغوبة وتشمل :

- الإعارة بين المكتبات

- حفظ المخطوطات الوطنية

- القيام بالأبحاث والدراسات في مجال المكتبات

أما الوظائف غير الأساسية فهي :

- التبادل الدولي للخدمات وتوزيع المطبوعات

- إعداد الكتب الخاصة للمكتفوفين

- نشر وتطوير الأساليب الفنية للمكتبات . (٩)

وفي عام ١٩٦٩ ذكر Heinz Getting تسع وظائف على المكتبة الوطنية أن تقوم بها ، ثلاث لم يذكرها

همفرى وهي :

- إعداد الكشافات بالمقالات المنشورة بالدوريات والصحف

- إعداد الفهرس الموحد

- الفهرسة المركزية . (١٠)

كما قام موريس ب . لайн عام ١٩٨٠ بدراسة مستفيضة حول وظائف المكتبة الوطنية ، وقسمها إلى :
وظائف أساسية ، وثانوية ، ودائمة . أما الوظائف الأساسية فتشمل :

- جمع الإنتاج الوطني القومي من خلال قانون الإيداع ، وكذلك جمع المخطوطات ذات الأهمية
الوطنية .

- أن تكون المركز لإعارة الإنتاج الفكرى الأجنبى

- أن تشرف على عمليات الإعارة بين المكتبات

- إصدار الببليوجرافيا الوطنية ، والقيام بدور المركز الوطنى الببليوجرافى

- تضطلع بمهام تبادل المواد المكتبية الوطنية والأجنبية، وتشتمل الوظائف الثانوية على :

- إصدار الفهارس

- إقامة المعارض

- إجراء الأبحاث الفنية

- القيام بمهام التدريب الفنى على أعمال المكتبات

- تضطلع بدور القيادة ومركز الخبرة المكتبية

■ أما الوظائف الدائمة فهي :

- جمع المعلومات عن البلد الذى تنشر فى الخارج

إعداد الكتب الخاصة بالمكفوفين

- جمع المخطوطات . (١١)

وقد عدد الدكتور أحمد بدر الوظائف التي تقوم بها المكتبة القومية كما يلى :

١. جمع التراث القومي

٢. إصدار الببليوجرافيا الوطنية

٣. الحصول على مجموعات مرجعية وموسعة مناسبة

٤. الخدمات الببليوجرافية

٥. إعداد الفهرس الموحد والتعاون بين المكتبات محلياً ودولياً

٦. تcenin الأسلوب الفنية المستخدمة بمكتبات الدولة

٧. التدريب والتعليم والبحث والنشر في مجال المكتبات . (١٢)

وفي دراسة ميدانية قام بها الدكتور عبد العزيز محمد النهارى عن وظائف المكتبة الوطنية، تم استخلاص ٢٢ وظيفة تقوم بها المكتبة الوطنية، وقد قسم هذه الوظائف إلى خمسة أقسام رئيسية هي (١٣) :

- الوظائف الخاصة بجمع الإنتاج الفكرى ، وتشمل : جمع الإنتاج الفكرى ، والإيداع القانونى ، وجمع المخطوطات الوطنية ، وجمع الإنتاج الفكرى الأجنبى الذى يتناول الوطن بالدراسة ، وكذلك الدراسات التى قام بها مؤلفون وطنيون ومقيمون فى الخارج .

- الأعمال الخاصة بالخدمات الفنية المركزية .

- الوظائف الخاصة بالخدمات المكتبية وتوفير المعلومات، وتشمل صياغة معايير وطنية خاصة بنظام تداول المعلومات، والمشاركة فى التخطيط للخدمات المكتبية فى الوطن، والقيام بالدراسات الخاصة بالأساليب الفنية المكتبية، وتولى دور الريادة للمكتبات المختلفة، وتوفير مجالات التدريب المتخصص .

- الوظائف الخاصة بخدمات الرواد ، وتشمل : توفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية ، والعمل كجبهة مركزية للاتصال وتبادل المعلومات مع بنوك المعلومات الأجنبية ، وتوفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين، و القيام بدور مركز تبادل للأعمال المنشورة داخل البلاد وخارجها .

ونلاحظ من خلال هذا العرض لوظائف المكتبة الوطنية أنها جميعاً تشتراك بوظائف أساسية وجوهية جعلت منها مكتبة الدولة أو المكتبة القومية .

وتحتفل المكتبات الوطنية في الخدمات والمهام التي تقدمها ، غير أنه لابد من وجود الحد الأدنى من الوظائف الأساسية التي يجب أن تقوم بها ، والتي لا يجوز بدونها أن تطلق على مكتبة ما صفة وطنية ، وقد رأينا من خلال العرض السابق وجود وظائف أساسية للمكتبة الوطنية وأخرى مستحسنة وثالثة اختيارية .

وكما رأينا فإن الوظيفة الأساسية الأولى للمكتبة الوطنية هي اقتناء مطبوعات الدولة وحفظها وإتاحتها للجمهور ، فإن كانت ظروف المكتبة المكانية والبشرية تسمح باقتناء جميع هذه المطبوعات والأشكال ، فعليها الاحتفاظ بها ، وإنما على المكتبة أن تتبع نظام اللامركزية بالنسبة لأنواع معينة من المواد ، كأن تعهد للمركز الوطني للتوثيق بجمع الوثائق الحكومية ، كما في المملكة المغربية مثلا . وهنالك يأتي دور المكتبة الوطنية بأن تضمن الحفاظ على الإنتاج الوطني بأكمله سواء حققت ذلك بنفسها أم عن طريق مؤسسة وطنية أخرى في الدولة ، مع ضرورة احتفاظ المكتبة بسجل لجميع المطبوعات الوطنية .

ويمكننا في نهاية هذا الاستعراض أن نحدد أهم الوظائف التي يمكن للمكتبة القومية أن تقوم بها :-

١. أن تحرص المكتبة على جميع الإنتاج الفكري الوطني بكافة مواده وأشكاله ولغاته ، ويمكنها أن تعهد بعض المؤسسات الوطنية بحفظ بعض الأشكال والمواد على أن يكون ذلك تحت إشراف المكتبة الوطنية ، وتحتفظ المكتبة بالفالهارس والسجلات الازمة التي تمكنتها من توجيه المفسدين والباحثين إلى مكان وجود هذه المطبوعات والمواد .

٢. أن تؤسس مركزاً ببليوجرافيا وطنية يتبع المكتبة الوطنية أو يكون جزءاً منها تكون مهمته إصدار الببليوجرافيات الوطنية الجارية أو الراجعة ، وإصدار القوائم والأدوات التي يستفيد منها الدارسين والباحثين على المستوى الوطني والدولي ، تعرف بمقتنياتها وتعرف بالإنتاج الوطني .

٣. أن تحرص المكتبة الوطنية على أن تتولى القيادة والإشراف على جميع الإجراءات الفنية في المكتبات ، والخدمات التي تقدمها تلك المكتبات في الدولة ، كما تحرص على الاحتفاظ بالكافئات البشرية المؤهلة والمدرية التي يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً في النهضة المكتبية في البلد ، وتكون السباقة في إدخال التكنولوجيا وكل ما يجد في علم المكتبات والمعلومات وتبنيها وتعتمدها على سائر مكتبات الدولة .

٤. أن تكون الرائدة في تقديم الخدمات المكتبية المميزة التي لا تستطيع المكتبات الأخرى أن تقدمها مثل : توفير الكتب والمواد للفئات الخاصة كالمعاقين والمكفوفين .

الإيداع القانوني :

الإيداع القانوني هو المصدر الرئيسي والثابت لتزويد المكتبة الوطنية بالمطبوعات والمواد المكتبية لبناء مجموعاتها الوطنية . وقد يختلف تفسير المطبوعات والمواد المكتبية من بلد لأخر ، فهناك بعض المواد المطبوعة التي ليس لها قيمة لأغراض الدراسة والبحث ، مثل الإعلانات التجارية، وبطاقات الزيارة ، والتقويمات ، والكتب المصورة للأطفال .. ، ويمكن وضع جدول بالأولويات وذلك ، حسب إمكانات المكتبة البشرية والمالية والمكانية كما يلى :

- المواد المطبوعة كالكتب والكتيبات والدوريات ، والخرائط ، والمدونات الموسيقية ، والمخوطات ، والصور ، والتسجيلات الصوتية ، والأفلام وأشرطة الفيديو .

ويعرف الإيداع القانوني بأنه «التزام يفرضه القانون بإيداع نسخ لأنواع المطبوعات التي تستنسخ بأية وسيلة وبأية عملية من أجل توزيعها على الجمهور أو تأجيرها أو بيعها وذلك لدى وكالة متخصصة أو أكثر».^(١٤)

كما يعرف قانون الإيداع بأنه «تشريع أو قانون تسنه الدولة تحتم بمقتضاه على المؤلف أو الناشر أو الطابع أو هم جميعاً متضامنين أن يودعوا وعلى نفقتهم الخاصة عدداً من النسخ من أي إنتاج فكري يصدرونه في مكتبات معينة في الدولة في مكتبات معينة في الدولة في وقت محدد ، وتجرى معاقبة من يخالف ذلك .

وقد يكون هذا القانون مستقلاً بذاته أو جزءاً من قانون أوسع».^(١٥)

ومن هذا نجد أن قانون الإيداع يخدم الأهداف التالية :

١. حماية حقوق المؤلف

٢. تأييد نظام الرقابة على المطبوعات

٣. تأمين حماية وحفظ مطبوعات البلاد كافة في المكتبات الوطنية أو في مؤسسات أخرى يحددها القانون .

وأول قانون إيداع صدر في فرنسا عام ١٥٣٧ م في أواخر عهد الملك فرانسوا الأول حيث نص هذا القانون بمنع المكتبة الملكية في باريس نسخة واحدة من جميع المطبوعات التي تصدرها فرنسا ، ويمكن اعتبار هذا القانون أول قانون إيداع صدر في العالم .^(١٦)

ولما كان من الصعوبة بمكان وجود قانون إيداع نموذجي يتم تطبيقه على جميع الدول ، فمن المفيد أن تقوم كل دولة بصياغة القانون الذي يتاسب مع مفهومها وظروفها ، على أن تكون جميع بنوده واضحة محددة لا تحتمل اللبس .

وقد قامت جان لون باقتراح البنود التي ينبغي أن تشتمل عليها قانون الإيداع في أي دولة :

١. أن يهدف قانون الإيداع إلى جمع وحفظ مجموعة وطنية من جميع أنواع المواد المكتبة

٢. يلى ذلك الهدف الثاني في إصدار библиография الوطنية

٣. ويمكن أن أهدى إلى المراقبة الإحصائية للنشر

٤. أن تكون أهداف الإيداع واضحة وتشرح أسباب إيداع المصنفات بالمكتبة . (١٧)

إن الوضوح والشمول في التشريعات الخاصة بالإيداع القانوني أمر في غاية الأهمية ؛ فقانون الإيداع في كندا يحدد الكتاب كما يلى : «هو مادة من مواد المكتبات من أي نوع أو طبيعة أو وصف ، ويشمل أي وثيقة أو دراسة أو اسطوانة أو شريط أو أي شيء آخر صادر عن أي ناشر بحيث يتضمن معلومات مكتوبة أو مسجلة أو مخزونة أو مستنسخة»، كما ينص نفس القانون على اعتماد لواحة بخصوص نوعية النسخ التي ينبغي إيداعها عندما لا تكون جميعها من نوعية واحدة ، أو على إيداع نسخة واحدة فقط من بعض أنواع الكتب بدلاً من النسختين المطلوبتين اعتياديا ، أو على نوع المطبوعات التي لا يلزم إيداعها مالم يطلب ذلك على وجه التحديد . (١٨)

وعادة ما يتراوح عدد النسخ المودعة ما بين نسختين وثلاث نسخ ، حيث نسخة للحفظ ونسخة للاستعمال ، ونسخة للبليوجرافيا الوطنية ، كما في كوريا ونيجيريا ... ، كما تختلف الأعداد بحسب نوع المطبوعات فمثلاً تطلب في السويد سبع نسخ من الكتب والكتيبات ، وثلاث نسخ من الصحف ، كما تختلف بحسب سعر المطبع ، فيطلب عدد أقل من النسخ ذات الطبعات الفاخرة كما في فرنسا وكندا .

ولما كانت الغاية الأساسية من إصدار قانون الإيداع هي حفظ الإنتاج الوطني ، فإن الخلاف القائم هو حول مفهوم الوطني وليس حول مفهوم الإنتاج الفكري . فالوطني قد يقصد به :

■ ما ينتجه أبناء الدولة فقط على أرض الدولة فقط .

■ ما ينتجه أبناء الدولة وحدهم على أرض الدولة أو خارج أرض الدولة .

■ ما ينتجه أبناء الدولة والأجانب المقيمون على أرض الدولة .

■ ما ينتجه أبناء الدولة والأجانب المقيمون على أرض الدولة وما ينشره ناشر الدولة خارج حدود الدولة .

■ ما ينتجه أبناء الدولة والأجانب المقيمون على أرض الدولة، وما ينشره ناشر الدولة خارج حدود الدولة

وما يقوم برعايته رعاية الدولة في الداخل والخارج على سواء .

■ ما ينتجه أبناء الدولة في الداخل والخارج، وما ينشره في الداخل والخارج، وما ينشره الأجانب المقيمون على أرض الدولة ، وما ينشره ناشر الدولة خارج الحدود، وما يقوم رعاة الدولة برعايته في الداخل والخارج ، وما ينشر في خارج الدولة من إنتاج فكري عن الدولة أيا كان موضوعه أو معالجته سلبياً أو إيجابياً وأيا كان مؤلفه . (١٩)

■ وعلى المكتبة أن تقوم بتحديد الدائرة التي ترغب في الالتزام بها وتشعر بأنها تنطبق من وجهة نظرها على مفهوم الإنتاج الوطني وعلى مستوى العالم العربي؛ فقد عقدت اجتماعات عدة أبرزت أهمية المكتبة الوطنية ، وضرورة إصدار قانون بإيداع المصنفات الوطنية بهذه المكتبات؛ ومن هذه الاجتماعات ذلك الذي عقد عام ١٩٥٧ في دمشق بإشراف جامعة الدول العربية ، وكان من أبرز التوصيات بخصوص الإيداع القانوني ما يلى :

١. يودع في دار الكتب الوطنية خمس نسخ من كل مطبوع معد للنشر في ذلك القطر ، وذلك قبل عرض المطبع للتوزيع .
٢. إيداع نسختين من الدوريات والمطبوعات التي لا يزيد عدد نسخها على مائة نسخة ، إضافة إلى نسخة واحدة من الأطروحات والرسائل العلمية .
٣. إذا أعيد طبع المطبوع ثانية يجدد الالتزام بالإيداع .
٤. يلتزم الطابع والناشر بالإيداع على نفقتهم .
٥. يأخذ المطبع إيصالاً بما أودع ، ويعد هذا إثباتاً لحقوق الطبع .
٦. يعاقب بغرامة من لا يلتزم بالإيداع ، وتتضاعف كلما تكررت المخالفات مع بقاء عدم الاحتفاظ بوجوب الإيداع في كل حالة .
٧. المطبوعات الحكومية المعدة للنشر خاضعة لأحكام الإيداع .
٨. تحفظ دار الكتب الوطنية بنسخة واحدة على الأقل من كل ما أودع فيها ، وتعد تلك النسخة نسخة أرشيفية غير معدة للتداول أو التبادل . (٢٠)

كما عقد اجتماع في المعهد الأعلى للتوثيق بعنوان : المستفيدون من خدمات المكتبات ومراكز التوثيق العربية عام ١٩٨٥ ، وكان من أبرز التوصيات في هذا المجال :

■ الإسراع في إنشاء مكتبة قومية للدول العربية مجتمعة تودع بها نسخة واحدة من كل إنتاج فكري مهما كان نوعه ويصدر في أي دولة عربية .

■ إصدار قوانين الإيداع في الدول العربية ، وبخاصة في الدول التي لم يصدر بها مثل هذه القوانين ، وتعديل القوانين النافذة في بعض الدول ، وذلك بهدف إحكام وضبط الإنتاج الفكري العربي في كل دولة وعلى المستوى القومي .

أما فيما يتعلق بالكتب الأجنبية الأخرى فلا مفر للمكتبة من عملية الانتقاء الجيد حيث لا يمكنها أن تقتني كل ما ينشر في الخارج ، فالمكتبة السويسرية مثلا لا تقتني من المواد الأجنبية إلا التي تتعلق بسويسرا ، في حين تحاول مكتبة الكونгрس الحصول على جميع المطبوعات الأجنبية من جميع دول العالم التي ترى أنها هامة .

البليوجرافيا الوطنية

بعد أن تتولى المكتبة مهام جمع الإنتاج الفكري الوطني من خلال الإيداع القانوني عليها أن تحافظ على هذا الإنتاج ، وتعرف به تسهيلا للبحث وخدمة الباحثين .

وتلجأ المكتبة في سبيل ذلك إلى إعداد البليوجرافيات الوطنية ، وقد أكدت على هذا الدور وأهميته جميع المؤتمرات التي أشرف عليها اليونسكو عام ١٩٧٧ ، وقد اعتبرت هذه المهمة من الوظائف الأساسية للمكتبات الوطنية ، كما رأينا من قبل .

وتلجأ العديد من المكتبات الوطنية إلى نشر الفهارس بمقناتها من أجل ضبط وتبادل المعلومات البليوجرافية على نطاق العالم . وهناك بعض الإرشادات والقواعد المفيدة في إصدار البليوجرافيا الوطنية :

«ينبغي أن تكون البليوجرافيا الوطنية مسبوقة بمقدمة تذكر بوضوح ما تغطيه البليوجرافيا الوطنية ، وتبين تماما المطبوعات المدرجة فيها والمستبعدة منها ، كما ينبغي أن تتضمن صفحة العنوان ما يلى : عنوان البليوجرافيا ، والفترة التي يغطيها الإصدار ، ومكان النشر ، واسم الناشر ، وتاريخ النشر . كما ينبغي أن يتضمن الوجه الآخر من صفحة العنوان إشارة إلى حفظ حقوق المؤلف ، ومدخل الفهرسة في أثناء النشر ، وسعر الاشتراك ، ويراعى في إصدارها المعايير الدولية المتعارف عليها . (٢١)

إن توحيد المعايير الخاصة بالوصف البليوجرافي يسهم في خفض تكاليف الفهرسة في داخل كل بلد من البلدان وفي خارج ، وفي تيسير إمداد المنتفعين بخدمات المكتبات .

وعلى المكتبة الوطنية الأضطلاع بمهمة إصدار البليوجرافيا الوطنية الاسترجاعية التي تتضمن المطبوعات الصادرة قبل إنشاء البليوجرافيا الوطنية .

ويمكن للمكتبة الوطنية وتسهيلًا للعمل وضبطه أن تنشئ قسمًا خاصًا للقيام بمهمة الضبط البليوجرافي ، وإصدار البليوجرافيا الوطنية ، كما يمكن أن يتولى هذا العمل قسم الإيداع بالمكتبة ، وفي قليل من الأحيان تكون هناك مؤسسة مثل المعهد البليوجرافي في إسبانيا .

وعلى البليوجرافيا الوطنية أن تكون شاملة بقدر المستطاع ، ويمكن أن تضم كل ما يغطيه الإيداع القانوني .

وقد أوصى المؤتمر الدولي الذي عقد عام ١٩٩٧ بأن تتضمن البليوجرافيا الوطنية على ما يلى :

المطبوعات الوطنية الصادرة بأية لغة ، وأن تكون السجلات مكتوبة بلغة المطبوع ، وتضم بعض البليوجرافيات الوطنية مطبوعات لمؤلفين وطنيين نشرت في الخارج ، بل إن بعضها يشتمل على سجلات للمطبوعات الصادرة في أقطار أخرى باللغات الرسمية للبلاد ، وتغطي بعض البليوجرافيات الأخرى المطبوعات المتعلقة بالبلاد والمنشورة في أي مكان ، ومن المفضل في هذه الحالات جمع هذه السجلات في فصول مستقلة تلحق كتكملاً للبليوجرافيا الوطنية ، أو تميزها برمز مناسب .

ومن المهام الأخرى التي يمكن أن تقوم بها المكتبة الوطنية في مجال الضبط البليوجرافي :

■ تحليل الدوريات الوطنية ، كما يحدث في بلجيكا ورومانيا وفنلندا ، وفهرستها ، تسهيلًا لعمليات الضبط والبحث .

■ الإشراف على الترقيم الدولي الموحد للكتب ومراقبته .

وفي الدراسة الميدانية التي قام بها الدكتور عبد العزيز محمد النهارى وجد أن ترتيب وظائف المكتبة الوطنية توزع على أولويات ثالث ، أما وظائف الأولوية الأولى فهي كما يلى :

١- القيام بدور مكتبة الإيداع القانوني .

٢- القيام بدور الجهة المركزية لتجميع الإنتاج الفكرى .

٣- جمع الإنتاج الفكرى الأجنبى الذى يتناول الوطن بالدراسة .

٤- إصدار البليوجرافيا الوطنية .

٥- جمع الإنتاج الفكرى الأجنبى لأبناء الوطن الذين يعيشون في الخارج .

٦- القيام بدور المركز البليوجرافي الوطنى . (٢٢)

وتلجأ العديد من المكتبات الوطنية إلى نشر الفهارس بمقتنياتها من أجل ضبط المعلومات البليوجرافية على نطاق العالم وتبادلها .

المخطوطات :

أشارت معظم المكتبات على أن حفظ المخطوطات الوطنية يعتبر أحد مهامها الوطنية الرئيسية ، وعلى هذا الأساس حرصت أكثر هذه المكتبات على إيجاد أقسام خاصة لهذه الكنوز الوطنية التي تعكس تاريخ البلد وحضارتها ، كما قامت بإعداد القوائم والفالرس التي تجمع هذه المواد وتعرف بها. وفي اجتماع الندوة التي عقدت فيينا عام ١٩٥٨ اتفق مدير المكتبات الوطنية على أن صون مخطوطات الوثائق المعاصرة ذات الأهمية الوطنية يعد أحد مهام المكتبة الوطنية .^(٢٣) وقد أكد الاستقصاء الذي أجرته المكتبة الوطنية في استراليا عام ١٩٨٧ أن معظم المكتبات الوطنية في جميع أنحاء العالم تضطلع بهذه المهمة .

إلى جانب المكتبة الوطنية نرى مؤسسات عديدة في الدولة يمكن أن تقتني المخطوطات مثل : دار المخطوطات الوطنية ، والمكتبات ، والبلديات ، والجامعات ، ... وأيا كان الوضع فإن المكتبة الوطنية مكلفة بحفظ سجلات لمجموعات المخطوطات لإرشاد الباحثين والرواد إلى أماكن وجودها .

المراجع والحواشي :

Schick, F.I. , The international standardization of library statistics , in Unesco Bulletin for Libraries, .V.xxv, No 1 (1971) , P. 8-9

- ٢) عبد العزيز محمد النهاري . المكتبات الوطنية : تاريخها وظائفها واقعها . - الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٤ . ص ٢٨
- ٣) سيلفيستر ، غى . مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية . - الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ؛ باريس : اليونسكو ، ١٩٩٢ . ص ١٠
- ٤) محمد ماهر حمادة . المكتبات في الإسلام : نشأتها وتطورها ومصادرها . - ط ٢ . - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١ . ص ص ٥٦ - ٦٩

٥- المرجع السابق ص ١٠٠

- ٦- عبد العزيز محمد النهاري ؛ المكتبات الوطنية : تاريخها وظائفها واقعها . - الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٤ . ص ١٧
- ٧- عبد المجيد مهنا . المكتبات الوطنية وال العامة . - دمشق : مطبعة الاتحاد ، ١٩٩١ ص ٨
- ٨- عبد العزيز محمد النهاري . المكتبات الوطنية : تاريخها وظائفها واقعها . - ص ١٨

K. W Humphreys, National Library function, in Unesco Bulletin for libraries, 20 (July - August, 1966) (٩)
pp . 158 - 169

- ١٠) عبد العزيز محمد النهاري . المكتبات الوطنية تاريخها وظائفها واقعها . ص ٢٦
- ١١) The role of National Libraries. Library, 30 (1980) p. 1 R Maurice B. Line
- ١٢- احمد بدر . مقدمة في علم المكتبات والمعلومات ، مع دراسة خاصة عن مكتبات الكويت . - ط ٢ . - الكويت: مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٣ ، ص ص ١١٧-١٢٢ ،
- ١٣- عبد العزيز محمد النهاري . المكتبات الوطنية : تاريخها وظائفها واقعها . ص ص ٥٢-٥٣
- ١٤- سيلفيستر ، غى . مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية . - الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ؛ باريس : اليونسكو ، ١٩٩٢ . ص ١٠

المكتبة الوطنية

- (٢٠٠٣) الفهرست س ١ ع ١ (يناير)
- ١٥ - شعبان عبد العزيز خليفة . المكتبات و مراكز المعلومات في قطر : دراسة مسحية تحليلية / شعبان عبد العزيز خليفة ، فوزية مصطفى عثمان و كمال محمد عرفات .. الدوحة : جامعة قطر ، ١٩٩٢ . ص ٥٤١
- ١٦) يونس عزيز . صور من المكتبات الوطنية حول العالم .. د.م : جامعة قار يونس ، ١٩٧٨ . ص ٥٨
- Jean Lunn , Guidelines for legal deposit legislation . paris : Unesco , 1981 (pg1- 18 / ws / 23) , p3 (١٧)
- ١٨) سيلفستر ، غى . مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية . ص ١٣
- ١٩) شعبان عبد العزيز خليفة . المكتبات و مراكز المعلومات في قطر : دراسة مسحية تحليلية . ص ٥٠٢
- ٢٠) عبد المجيد مهنا . التعاون الدولي وأنظمة الاستعارة العالمية .. دمشق : مطبعة خالد بن الوليد ، ١٩٨٨ . ص ٥٤ - ٥٥
- ٢١) سيلفستر ، غى . مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية . ص ٢٤
- ٢٢) عبد العزيز محمد النهاري . المكتبات الوطنية : تاريخها وظائفها واقعها . ص ١٠٦
- N ational libraries : their problems and prospects . S ymposium on national libraries in europe , Viena , (٢٣)
- S eptember , 1958 . Paeris : Unesco , 1960 278
- ٢٤) دار الكتب القطرية في ٢٢ عاماً - الدوحة : دار الكتب القطرية ، ١٩٨٥ . ص ٢١- ٢٢
- ٢٥) المرجع السابق ص ١٦٦ - ١٧٠ .